أمْن البَحْر الأَحْمَر بيْن

ميثاق أمن جدة عام ١٩٥٦م
ومؤتمر تعز عام ١٩٧٧م

للدكتور رأفت غنيمي الشيخ

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

عند الحديث عن أمن البحر الأحمر لا يعني ضمان أمن مياه هذا البحر دون أراضي الأقطار المطلة عليه • بل ان أمن مياه البحر من أمن أراضي هذه الأقطار ولنا في القرآن الكريم خير مثل اذ يقول الله تعالى : « واسال القرية التي كنا فيها » صدق الله العظيم •

وليس المقصود بالقرية مبانيها وشوارعها وانما المقصود سكانها ، ومن هنا عندما نتحدث عن أمن البحر الأحمر فاننا نعني أمن الأقطار المطلة على هذا البحر وضمان كيانها واستقرارها ضد الأخطار الخارجية •

وقد أثيرت قضية أمن البحر الأحمر في عام ١٩٧٧م عندما بدات مشكلة القرن الافريقي تطفو وتفرض نفسها على السياسة العالمية ، وما تبع ذلك من وجود قوى أجنبية في مياه البحر الأحمر • ومن هنا جاءت مبادرة الرئيس السوداني جعفر نميري الداعية الى عقد اجتماع قمة لرؤساء الدول المطلة على البحر الأحمر للبحث في كيفية ضمان أمن هذا البحر •

وليست هذه القضية جديدة على المنطقة بل هي قضية قديمة ترجع الى أوائل القرن السادس عشر عندما اجتاز البرتغاليون رأس الرجاء الصالح ووصلوا الى مداخل الخليج العربي والبحر الأحمر بهدف تحويل التجارة الهندية عن هذين البحرين العربين كأسلوب لمحاربة التجارة الاسلامية العربية وبالتالي الأقطار العربية التي كانت التجارة العالمية بين الشرق والغرب تمر عبر مياهها وأراضيها •

وهي قضية قديمة عندما استولى العثمانيون على أقطار المشرق العربي في أوائل القرن السادس عشر أيضا وأرادوا ايقاف زحف البرتغاليين الى هذه الأقطار باتباع تقليد جديد يدعو الى منع دخول المراكب المسيحية في البحر الأحمر لأنه يطل على الأماكن المقدسة للمسلمين في الحجاز ، وهو التقليد الذي ظلت الدولة العثمانية متمسكة به حتى أواخر القرن الثامن عشر (١) وكانت تعني بذلك عدم السماح للسفن البرتغالية المعتدية بصفة خاصة بدخول مياه البحر الأحمر وتهديد الممتلكات العثمانية •

اذن فالقضية قديمة ولكن يجددها ظهور قوى أجنبية غير «بحر أحمرية» في مياه هذا البحر بل واتخاذ مواقف عدائية من بعض الدول العربية التي تطل على مياهه • فعندما انتزعت انجلترا من فرنسا اكبر مستعمراتها في الهند في صلح باريس عام ١٧٦٣م ، اتجه اهتمامها الى تيسير المواصلات بين انجلترا وامبراطوريتها الهندية ، ومن هنا انبعث التفكير الى احياء الطرق البرية القديمة واهمها طريق البحر الأحمر ومصر ، وطريق الخليج والفرات (٢) •

ومنذ ذلك الوقت أخذ اهتمام انجلترا بالبحر يزداد ، فوجدناها تستولي على عدن — مدخل البحر الأحمر الجنوبي — عام ١٨٣٩م وتنذر محمد علي بأن أي اعتداء على عدن يعد اعتداء على جزء من الأملاك البريطانية (٣) ثم أخذت انجلترا تعمل على ايجاد ممتلكات لها في شرق وشمال شرق أفريقيا (٤) حتى اذا افتتحت قناة السويس للملاحة العالمية عام ١٨٦٩م — عملت انجلترا على الانفراد بالسيطرة على البحر الأحمر من جنوبه الى شماله في مصر خاصة بعد شرائها لنصيب مصر من أسهم شركة القناة •

وفي سبيل ذلك وضعت انجلترا سياستها على الاهتمام بالبحر الأحمر في المقام الأول اذ جاء في تعليمات اللورد سالسبوري Salisbury وزير الخارجية البريطانية للسير ادوارد ماليت Malet والأخير في طريقه الى القاهرة لتسلم مهام منصبه كقنصل عام لانجلترا في مصر ، ووكيل حكومة جلالة الملكة — وهذه التعليمات مؤرخة في ١٦ أكتوبر ١٨٧٩م — يجب أن يكون واضحا في الأذهان أنه اذا قسمت الامبراطورية العثمانية الى أقاليم وأصبحت مصر مستقلة فان الجزء من مصر الذي يستحوذ على اهتمام انجلترا هو ساحل البحر الأحمر ، الى جانب الخطوط الحديدية ووسائل المواصلات الاخرى عبر برزخ السويس (قناة السويس) واذا تم فعلا تقسيم مصر ذاتها وبقى ساحل البحر الأحمر ووسائل المواصلات تحت سيطرة انجلترا أي خاضعة للنفوذ الانجليزي بينما ظلت داخلية البلاد من جهة أخرى في حالة من الاستقرار في ظل نظام حكم يكفل هذا الاستقرار فان انجلترا لن تجد في هذه الحالة سببا يدعوها الى القلق أو عدم الرضا (٥) •

وهكذا حدث الاحتلال الانجليزي لمصر عام ١٨٨٢م لتصبح لانجلترا السيطرة على مداخل البحر الأحمر الجنوبية (عدن) والشمالية (قناة السويس) • وحتى عندما أرغمت انجلترا مصر على اخلاء السودان دافعت

البحرية البريطانية عن ميناء سواكن وظلت تحتفظ به ـ باسم مصر ـ طوال عهد الدولة المهدية في السودان ، ولذلك لا نعجب أن نسمع من جوزيف شمبرلين Champerlain أحد قادة الاستعمار البريطاني يصف البحر الأحمر بأنه وتر بريطانيا الحساس .

وعندما قامت الثورة المصرية عام ١٩٥٢م تطلعت الى ضمان أمن البحر الأحمر بواسطة الأقطار التي تقع على شواطئه دون وجود قوى خارجية ، ومن هنا ظهر ما عرف بميثاق أمن جدة عام ١٩٥٦م الذي ضم كلا من مصر والمملكة العربية السعودية واليمن وهو وان كان ميثاقا دفاعيا الا أنه يعني حماية أمن البحر الأحمر من خلال الدفاع المشترك والدول العربية الموقعة على الميثاق ضد العدوان الخارجي سواء في الأرض أو البحر .

ثم جاء مؤتمر تعز في مارس ١٩٧٧م نتيجة لمبادرة الرئيس جعفر نميري لتثير القضية من جديد أمام خطر جديد . وفي هذه الوريقات سنسوق القضية من عام ١٩٥٦م مرورا بعام ١٩٧٣م وحتى مؤتمر تعز عام ١٩٧٧م .

ميثاق امن جدة

لم يكن عقد هذا الاتفاق بين حكومات كل من جمهورية مصر ، والمملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية بمدينة جدة بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٥٦م وبحضور كل من الرئيس جمال عبد الناصر ، والملك سعود والامام أحمد الا حلقة من حلقات الاتفاقات بين الأقطار العربية كانت مصر محورها وقلبها .

وذلك أنه منذ فبراير ١٩٥٥م بدأت مصر سلسلة من اللقاءات والاتفاقات الثنائية والثلاثية والجماعية من أجل التضامن العربي ضد القوى الخارجية ، كان منها المؤتمر الذي شاركت فيه حكومات كل من الأردن وسوريا واليمن والسعودية الى جانب مصر وأصدر قراراته بالقاهرة في ٨ فبراير ١٩٥٥م ، وكان منها البيان السوري المصري الصادر بدمشق في ٣ مارس ١٩٥٥م والذي انضمت اليه المملكة العربية السعودية في ٥ مارس من نفس العام ، وينص على عدم الانضمام الى الحلف التركي العراقي أو اي

أحلاف أخرى ، وعلى اقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك ، وعلى الالتزام بالاشتراك في صد أي عدوان يقع على احدى دول المنظمة ، وعلى انشاء قيادة مشتركة دائمة ، وعلى عدم قيام أية دولة مشتركة في المنظمة بعقد اتفاقات دولية عسكرية (٦) .

كما كان من بين هذه الاتفاقات العربية ميثاق الحلف العسكري الذي تم التوقيع عليه في القاهرة في ٢٧ أكتوبر عام ١٩٥٥م بين كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر لضمان الأمن والسلام ورد العدوان الخارجي عند وقوعه في اطار مبادىء ميثاقي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

ثم جاء ميثاق أمن جدة لتكتمل المسيرة في اطار التحالفات العربية حيث جاء في البلاغ الذي أذيع في ختام الاجتماعات التي عقدت بين الزعماء الثلاثة بمدينة جدة في العاشر والحادي عشر من شهر رمضان ١٣٧٥هـ الموافق للعشرين والحادي والعشرين من شهر أبريل سنة ١٩٥٦م ، بأنه قد عقدت خلال هذين اليومين عدة اجتماعات تم فيها بحث المسائل التي تهم الدول الثلاث بوجه خاص ، وتتصل باقرار الأمن والسلام في العالم العربي بوجه عام ، ودارت المباحثات والمشاورات بين الرؤساء في جو ودي خالص ، وتكاتف كامل ، وحرص الجميع على تمكين أواصر الاخاء والتعاون بين دولهم مستهدفين في ذلك أماني الشعوب العربية في الحرية والكرامة والأمن والسلام .

وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن عقد اتفاقية دفاع مشترك وقعها الزعماء الثلاثة وأتاحت لهم تبادل الراي في وضع الخطط العملية التي تكفل نمو الروابط الاقتصادية والثقافية والفنية بين الدول العربية وتوثيق قوى التعاون بينها لتحقيق خير الأمة العربية .

من هذه المقدمة للاتفاق تتضح المبررات لعقده بين الدول الثلاث . وهي الدول التي تمسك بكل شاطىء البحر الأحمر الآسيوي ومعظم الشاطىء الافريقي . والتي تمسك بمدخل البحر الأحمر من الجنوب والشمال ، وان كان الاتفاق دفاعيا الا أنه يمكن القول أن أمن البحر الأحمر عمل دفاعي .

ومن ثم جاء في صلب الميثاق « أن حكومات جمهورية مصر والمملكة

العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمانية ، توطيدا لميثاق الجامعة العربية وتأكيدا لاخلاص الدول المتعاقدة لهذه المبادىء ، ورغبة منها في زيادة تقوية وتوثيق التعاون العسكري ، وحرصا على استقلال بلادها ومحافظة على سلامتها وايمانا بأن اقامة نظام أمن مشترك فيما بينها يعتبر عاملا رئيسيا في تأمين سلامة واستقلال كل منها ، وتحقيقا لأمانيها في الدفاع المشترك عن كيانها ، وصيانة الأمن والسلام وفقا لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأهدافها ، وعملا بما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية ، قد اتفقت على عقد اتفاقية لهذه الغاية » .

ويقيني أن النص على ايمان كل من حكومات مصر والسعودية واليمن بأن اقامة نظام أمن مشترك فيما بينها يعتبر عاملا رئيسيا في تأمين سلامة واستقلال كل منها ، دليل على اصرار هذه الأقطار الثلاثة ، على تأمين سلامتها الاقليمية سواء في الأرض أو البحر ، وحيث أنها تطل على البحر الأحمر ولها فيه مياه اقليمية فان تأمين هذا البحر ضد أي اعتداء خارجي من مسئولية هذه الأقطار كدفاعها عن الأرض .

كما أن يقيني بأن الدفاع عن كيان واستقلال هذه الأقطار الثلاثة يستلزم بالضرورة الدفاع عن البحر الأحمر الذي تطل عليه من الناحيتين وان هذا الدفاع عن الأرض والبحر يحقق أمانيها في الدفاع المشترك عن كيانها بحسبان البحر الأحمر جزءا من مسئولية هذه الأقطار في تأمين السلامة الاقليمية لها .

ومن ثم فقد نصت المادة الأولى من هذا الميثاق الأمني على حرص الأقطار الموقعة عليه على « دوام الأمن والسلام واستقرارهما » وهذا يعني اعتزام كل من مصر والسعودية واليمن على تأمين الأرض والبحر ضد كل عدوان خارجي ولكن — كما جاء في نفس المادة — باللجوء أولا الى أسلوب « فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية » . وذلك تمشيا مع نصوص ميثاقي هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بهذا الخصوص .

كما نصت المادة الثانية من الميثاق على أن « تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة منها أو على قواتها اعتداء عليها ، ولذلك

فانها عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر كل منها الى معونة الدولة المعتدى عليها وبأن تتخذ على الفور جميع التدابير وتستخدم جميع مالديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولاعادة الأمن والسلام الى نصابهما » .

ويقيني أيضا أن ضمان أمن البحر الأحمر عمل جماعي ودفاع مشترك لا تنفرد به دولة واحدة ، ومن ثم نصت هذه المادة الثانية على مشاركة دول الميثاق في ضمان الأمن والسلام حتى وان استدعى الأمر اللجوء الى استخدام القوة المسلحة ضد العدوان الخارجي على أرض أو مياه دول الميثاق مجتمعة أو احدى دوله حتى ينتهي العدوان وتعود الى الأرض أو المياه الاقليمية الأمن والاستقرار ويستتب السلام .. وحسباني أن مياه البحر الأحمر مياه اقليمية لدول ميثاق أمن جدة الثلاث باعتبارها تشرف على هذا البحر من جانبيه الافريقي والآسيوي وتمتلك معظم شواطئه على القارتين .

كما نصت المادة الثالثة على أن « تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها ، بناء على طلب احداها ، كلما توترت واضطربت العلاقات الدولية بشكل خطير يؤثر في سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها ، وفي حالة خطر الحرب الداهم أو قيام حالة مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور الى اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف » .

واعتقادي أن توتر أو اضطراب العلاقات الدولية بصورة تؤثر على أمن وسلامة أراضي ومياه دول الميثاق أمر يستدعي التشاور لاتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان الأمن والسلامة لأراضي مصر والسعودية واليمن وبينها مياه البحر الأحمر الواقع وسط هذه الأراضي ، ومن ثم التزمت هذه الأقطار الثلاثة باتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية الضرورية لضمان استمرار الأمن والسلام ودوام الاستقرار للمنطقة أرضها وبحرها .

وحرصت المادة الرابعة من الميثاق على تأكيد التزام الأقطار الثلاثة بالدفاع المشترك وضمان الأمن حتى في حالة وقوع عدوان خارجي مفاجيء على احدى دول الميثاق سواء حدث العدوان على الأرض أو المياه الاقليمية لتلك الدولة . وجاء هذا التأكيد في النص على أنه « بالاضافة الى الاجراءات العسكرية التي تتخذ لمواجهة هذا العدوان ، تقرر الدول الثلاث فورا الاجراءات التي تضع خطط هذه الاتفاقية موضع التنفيذ (٧) .

وتتوالى مواد الميثاق لتؤكد التزام الدول الثلاث بضمان أمن وسلامة أراضيها أو مياهها باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام ومن بين هذه الاجراءات ما نصت عليه المادة الخامسة بتشكيل عدة أجهزة تتولى تنفيذ ما نص عليه الميثاق من التزام دفاعي مشترك مثل : المجلس الأعلى ، والمجلس الحربي ، والقيادة المشتركة .

وقد عالجت المواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة كيفية تشكيل هذه المجالس واختصاصاتها ووظائفها وتمثيل دول الميثاق الثلاث فيها . فالمجلس الأعلى يتكون من وزراء الخارجية والحربية للدول المتعاقدة ، والمجلس الحربي يتكون من رؤساء أركان حرب الجيوش الثلاثة التابعة لدول الميثاق ، بينما تتكون القيادة العامة من قائد عام وهيئة أركان الحرب والوحدات التي يتقرر وضعها لتأمين القيادة المشتركة وادارة أعمالها . وتمارس هذه القيادة عملها وقت السلم والحرب وهي ذات صفة دائمة .

ويقيني أن هذه الأجهزة هي الأدوات أو الوسائل العملية الكفيلة بضمان الأمن والاستقرار وأن مجرد قيامها دليل على التزام دول ميثاق أمن جدة بالدفاع عن أراضيها ومياهها . هذا وقد تشكلت القيادة العامة وجعل على رأسها قائد عام مصري واختيرت القاهرة مقرا لهذه القيادة العامة .

وانتهى الميثاق بالمادتين الحادية عشرة والثانية عشرة ، الأولى نصت على عدم تعارض نصوص الميثاق مع مواثيق هيئة الأمم المتحدة ، بينما نصت الثانية على سريان الميثاق لمدة خمس سنوات تتجدد بتلقاء نفسها لمدة خمس سنوات أخرى وهكذا . ولأي دولة من الدول المتعاقدة أن تنسحب منها بعد ابلاغ الدولتين الأخريين كتابة برغبتها في ذلك قبل سنة من تاريخ انتهاء اي من المدة المذكورة سابقا .

وهكذا كان ميثاق أمن جدة خطوة عربية لضمان أمن البحر الأحمر ولمواجهة أي تهديدات خارجية لهذا البحر ، وبالتالي للدول المطلة عليه ، لأن تهديد أمن البحر الأحمر تهديد للدول الواقعة على شواطئه الافريقية والآسيوية في آن واحد ، كما أن تهديد أمن الدول التي لها سواحل على البحر الأحمر تهديد لأمن هذا البحر وجعله مسرحا لاضطرابات دولية بل وتنافس عالمي حول امكانيات البحر الأحمر وامكانيات دوله في وقت واحد .

ومما هو جدير بالذكر أن ميثاق أمن جدة الذي شاركت في التوقيع عليه حكومات كل من مصر والسعودية واليمن في ٢١ أبريل عام ١٩٥٦م تمشت مواده ونصوصه مع مواد ونصوص ميثاق الحلف العسكري الذي تم التوقيع عليه في القاهرة بتاريخ ٢٧ أكتوبر عام ١٩٥٥م بين كل من حكومتي جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية • أي أن الميثاق الثنائي الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٥٥م كان هاديا ومقدمة لميثاق الأمن الثلاثي الذي عقد بجدة في العام التالي •

مؤتمر تعز عام ١٩٧٧م

لم يكن انعقاد مؤتمر تعز في ٢٢/٢٣ مارس ١٩٧٧م الا آخر الخطوات التي اتخذتها الدول المطلة على البحر الأحمر حتى الآن للبحث في كيفية ضمان أمن هذا البحر بعد أن تعرض هذا الأمن لتهديدات قوى خارجية أو معادية للأقطار العربية المطلة على هذا البحر • اذ كانت هناك خطوات اخرى فردية وجماعية من جانب الأقطار العربية ومنذ ميثاق أمن جدة حتى مؤتمر تعز للحفاظ على أمن واستقرار البحر الأحمر من بين تلك الخطوات موقف المملكة العربية السعودية من مرور السفن الاسرائيلية في خليج العقبة تحت مظلة قوات الطوارىء الدولية في شرم الشيخ عقب حرب السويس عام ١٩٥٦م ذلك الموقف العنيد الذي استنكر مرور السفن الاسرائيلية باعتبارها سفن معادية تهدد أمن البحر الأحمر والدول العربية المطلة عليه ، وجاء ذلك الاستنكار في البيان الرسمي الذي أصدرته الحكومة السعودية يوم ١٤ شعبان سنة ١٣٧٦هـ الموافق لعام ١٩٥٧م (٨) كما جاء هذا الاستنكار مرة أخرى في مذكرة وزارة الخارجية السعودية الموجهة لوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٧ ذي القعدة ١٣٧٦هـ ردا على بيان وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في ٥ يونيو عام ١٩٥٧م باعتبار خليج العقبة ممرا عالميا حرا تستطيع السفن الأمريكية المرور فيه متى شاءت ، بينما لم تكن تستطيع ذلك عندما كانت شرم الشيخ في يد القوات المصرية ، وخليج العقبة خليج عربي تمر فيه فقط السفن المصرية والسعودية والاردنية • كما جاء هذا الاستنكار أخيرا في اذاعة لسياسي سعودي بالتليفزيون الأمريكي يوم ١٦ ذي الحجة سنة ١٣٧٦هـ (٩) •

ثم جاء عدوان اسرائيل عام ١٩٦٧م على مصر والاردن وهما دول البحر الأحمر الى جانب سوريا لينبه الى خطورة انطلاق اسرائيل الى مياه هذا البحر جنوبا الى آسيا وأفريقيا وهذا يستلزم المواجهة العربية للوقوف أمام دخول السفن الاسرائيلية المعادية الى مياه البحر الأحمر ولم تكن هناك خطوة عملية في هذا السبيل قبل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ··

ولعلنا نتذكر ما أعلنته مصر في بداية المعركة ـ ٦ أكتوبر ١٩٧٣م ـ أن كل البحر الأحمر من باب المندب جنوبا الى قناة السويس شمالا منطقة عمليات عسكرية وان مصر تحذر من دخول أية سفن الى البحر الأحمر أثناء المعارك ـ وحتى اشعار آخر ـ حتى لا تتعرض للقذائف المصرية من السفن الحربية أو طائرات القتال · وحقيقة هذا الاعلان ـ في رأيي ـ هو منع السفن الاسرائيلية من المرور في هذا البحر أو دخول سفن أجنبية بهدف مساعدة اسرائيل ، وهذا حفاظ على أمن هذا البحر وضمان لحرمان العدو من المساعدات الأجنبية الخارجية ·

وفي اعتقادي أن هذا الاعلان شبيه بالاعلان الذي صدر عن الدولة العثمانية في القرن السادس عشر ، عندما احتلت مصر والحجاز ووصلت الى اليمن بأن البحر الأحمر تطل عليه الأرض التي تتشرف بوجود الأماكن المقدسة فيها فيحرم على السفن المسيحية المرور في مياه هذا البحر · والاعلان العثماني يهدف في المقام الأول حرمان السفن البرتغالية من دخول البحر الأحمر حيث كانت البرتغال آنذاك أعدى أعداء الشعوب الاسلامية · واعلان مصر عام ١٩٧٣م يهدف في المقام الأول الى ضمان أمن البحر الأحمر لمصلحة مصر والدول العربية المطلة عليه وحرمان القوة المعادية ومن يساندها من انتهاك أمن هذا البحر وتهديد بسلامة وكيان الأقطار العربية « البحر احمرية » وفي مقدمتها مصر ·

ثم جاء مؤتمر تعز عام ١٩٧٧ كخطوة عملية بارزة المعالم على طريق ضمان أمن البحر الأحمر ضد التهديدات الخارجية ومن هنا لابد من الوقوف على مبررات عقد هذا المؤتمر قبل أن نبحث في كيفية انعقاده ونتائج الاجتماعات أي القرارات التي صدرت عن المؤتمر ومدى مناسبتها لضمان أمن البحر الأحمر ·

لعل أهم المبررات التي دفعت بالقضية الى الظهور في الأقطار العربية المطلة على البحر الأحمر هي :

اولا : حدوث ثورة اشتراكية في اثيوبيا ادخلت الاتحاد السوفيتي الى مياه البحر الأحمر عند السواحل الاثيوبية والارترية ·

ثانيا : ازدياد اشتعال الثورة الارترية ضد السيطرة الاثيوبية ·

ثالثا : الصدام بين اثيوبيا والصومال حول اقليم أوجادين الذي تسيطر عليه اثيوبيا رغم أن معظم سكانه صوماليون ودخول الاتحاد السوفيتي وكوبا الى جانب اثيوبيا ·

رابعا : محاولات اسرائيل التعاون مع اثيوبيا ضد الدول العربية من أجل أن تجد لها مواقع في جنوب البحر الأحمر ·

خامسا : الصراع البحري على شواطيء المحيط الهندي قرب مدخل البحر الأحمر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ·

سادسا : الخلافات العربية « البحر أحمرية » خاصة بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية ، وبين اليمن الجنوبية وسلطنة عمان ·

هذه أهم المبررات لعقد هذا المؤتمر ، وهي ما يمكن تسميته بخريطة الصراع التي دفعت بالرئيس جعفر محمد نميري الى اعلان مبادرته التي أنتجت عقد مؤتمر تعز ·

اولا ـ الثورة الاثيوبية :

تعتبر اثيوبيا هي الدولة غير العربية الوحيدة التي تطل على البحر الأحمر ، ومن ثم نجدها تنظر بارتياب الى أي اجتماع يدعو اليه أحد الزعماء العرب حتى ولو كان الاجتماع لبحث موضوع اثيوبيا طرف فيه مثل أمن البحر الأحمر · ثم اعلان الثورة الاشتراكية في اثيوبيا منذ عام ١٩٧٤م قد باعد بينها وبين التعاون مع الأقطار العربية « البحر أحمرية » ، وخاصة مصر والسعودية والسودان واليمن الشمالية بسبب ادخال الاثيوبيين للوجود

السوفيتي والكوبي الى مياه البحر الأحمر . مما اعتبرته الأقطار العربية تهديدا لأمنها وأمن البحر الأحمر ولا شك أن هذا مبرر قوي من المبررات التي كانت وراء الدعوة لعقد مؤتمر لبحث ضمان أمن البحر الأحمر .

ثانيا ـ الثورة الأرترية :

ترجع أصول القضية الأرترية الى سنوات طويلة منذ أن أنهى الامبراطور هيلاسلاسي امبراطور اثيوبيا كيان الاقليم الأرتيري وجعله جزءا من امبراطوريته . هذا على الرغم من أن الثورة في الاقليم لم تبدأ الا منذ حوالي عشرين عاما حين هاجم الثوار آنذاك أحد المخافر الحكومية في أقصى حدود ارتريا الغربية الملاصقة للسودان . ومنذ ذلك الحين والثورة تشتد ضد حكم الامبراطور ثم ضد الحكم العسكري في أديس أبابا حتى سيطر الأرتيريون على حوالي ٨٠٪ من أراضي الاقليم .

ومما يزيد في حدة الأزمة الأريترية أن النظرة الأمهرية لحكام اثيوبيا الجدد للثورة في الاقليم لا تكاد تختلف عن نظرة الامبراطور هيلاسلاسي اذ كان الامبراطور يحاول أن يحبسها عن سمع العالم كله ، يصورها وهما بأنها مجرد نوع من « الشفتا » ـ أي قطاع الطرق الجبلية وحكام اثيوبيا العسكريون يصورونها الآن بأنها مجرد عمليات عنف مصدر من الخارج من بعض الدول العربية من أجل القضاء على الامبراطورية الاثيوبية (١٠) .

ونظرا لاشتعال الثورة الأريترية والموقف المتصلب لحكام اديس أبابا فلا يمكن اعتبار الموضوع مسألة داخلية ، حيث أن للاقليم الاريتري تاريخه الذي كان فيه غير خاضع لاثيوبيا ، ثم ان الاقليم يقع على ساحل البحر الأحمر وبه ميناءا عصب ومصوع اللذان تعتمد عليهما اثيوبيا كل الاعتماد ـ الى جانب ميناء جيبوتي بجمهورية جيبوتي ـ في حركة التجارة الاثيوبية مع العالم الخارجي . ومن هنا لابد للأقطار « البحر أحمرية » من أن تبحث الموقف في اريتريا لأن استمرار التوتر هناك يهدد أمن البحر الأحمر والأقطار المطلة عليه .

ثالثا ـ الصدام الصومالي الاثيوبي :

منذ أن حصلت الصومال على استقلالها في أول الستينات من القرن الحالي وهي تنظر باهتمام الى الأقاليم الصومالية الخاضعة لدول افريقية أخرى منذ أن سيطر الاستعمار الغربي على شرق افريقيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ومن بين هذه الأقاليم الصومالية اقليم أوجادين التي تسيطر عليه اثيوبيا رغم أنه يكون جزءا طبيعيا متمما للصومال وغالبية سكانه العظمى من الصوماليين ، ومن هنا كان التوتر بين الدولتين المتجاورتين اثيوبيا والصومال ·

ومما يزيد من حدة الصراع بين الدولتين اصرار اثيوبيا على عدم التفاوض مع الصومال لتقرير مصير اقليم أوجادين المتنازع عليه ، ورغم أن الاتحاد السوفيتي كان صديقا للطرفين : جمهورية الصومال الديمقراطية ذات النظام الاشتراكي ، والحكم العسكري في اثيوبيا الأكثر اتجاها نحو الاشتراكية ، الا أنه من الواضح أن الروس يتعاطفون مع الأثيوبيين · وهذا يفتح بابا لتدخل قوى أجنبية في مسالة « بحر أحمرية » مما يهدد أمن البحر الأحمر ·

ومما تجدر ملاحظته أن لروسيا ومنذ القرن التاسع عشر تطلعات نحو اثيوبيا بصفة خاصة وتشير الوثائق البريطانية الى محاولات روسيا القيصرية ايجاد موضع قدم لها في اثيوبيا سواء بادعاءات دينية أو لتقديم مساعدات عسكرية للاثيوبيين ضد أعدائهم ·

فتذكر « موسكو جازيت » في عددها الصادر في ١٦ سبتمبر ١٨٨٧م أن من الخطأ تجاهل المصالح الروسية في اثيوبيا والبحر الأحمر في الوقت الذي تتواجد فيه مطامع انجليزية وفرنسية هناك · وأن مصالح روسيا مع اثيوبيا تعتمد على الارتباط الديني بين البلدين اذ أن مذهبهما هو الارثوذكسية (١١) .

وتحقيقا لما نادت به « موسكو جازيت » بدأ توافد الروس على اثيوبيا في شكل جماعات أو حملات منظمة ، فيرسل القنصل البريطاني في بورسعيد بتاريخ ٦ يناير ١٨٨٩م أن ١٤٦ رجلا روسيا مع قليل من النساء ورجال الدين غادروا بورسعيد آنذاك على باخرة نمساوية متجهين الى أوبوك (١٢)

كما أبرق القنصل البريطاني في سواكن بأن هذه البعثة الروسية والتي اتضح أنها بقيادة الجنرال نيكولاييف Nicolaieff وعدد أفرادها حوالي ١٥٠ فردا قد غادرت أوبوك على نفس الباخرة وتراقبها سفينة حربية ايطالية (١٣) ثم أضاف حاكم سواكن عن طريق سير ايفلن بارنج المعتمد البريطاني في مصر ـ أن هذه البعثة الروسية تنوي التوجه من أوبوك الى جنوب الحبشة عن طريق هرر للعمل في الجيش الاثيوبي ، حيث تحتاج اثيوبيا لعدد من الضباط ، وحيث يوجد فعلا بعض القوزاق Cossacks في أوبوك ومن المنتظر وصول المزيد الذين يحتمل وصول عددهم الى الفين (١٤) ٠

كما أن السفير البريطاني في سان بطرسبرج St. Petersburg ارسل لوزير الخارجية البريطانية يذكر أن حملة روسية يقودها كارجوبولوف Kargopoloff في طريقها الى الحبشة ، حيث غادرت طشقند وستمر بكل من فارس ، بومباي وعدن الى جيبوتي ، ثم تتقدم الى هرر تحت ادعاء بأن مهمتها البحث العلمي (١٥) ٠

وكانت هناك بعثة ثالثة بقيادة الكابتن ليونتيف Leontieff في طريقها الى الحبشة واستمرت هذه البعثة حوالي خمس سنوات من بدء رحلتها حتى عودتها وقد تابع البريطانيون هذه البعثة سواء في نزولها بالقاهرة ومحاولة دخول الحبشة عن طريق الخرطوم ، أو عودتها بعد وصولها عن طريق البحر الى الحبشة ، وردا على استفسارات البريطانيين في شرق افريقيا أجاب الأيرل أوف كمبرلي Earl of Kimberley بأنه فهم من السفير الروسي في لندن بأن هدف بعثة ليونتييف الوحيد هو الجانب الديني فقط (١٦) ٠

وقد سقت هذه الشواهد لأدلل على اهتمام الروس من وقت مبكر بشرق أفريقيا ومدخل البحر الأحمر ، فما نشاهده الآن ومنذ أوائل السبعينات من القرن الحالي من تواجدهم في القرن الافريقي ماهو الا احياء لأطماعهم القديمة منذ الثمانينات من القرن الماضي ٠

وفي اعتقادي أنه على الرغم من أن الصومال كانت أسبق من اثيوبيا في الارتباط بالروس حتى وصل هذا الارتباط الى حد اعطائهم تسهيلات في ميناء بربرة الصومالي ، الا أن اثيوبيا عندما حدثت بها الثورة الاشتراكية

– كانت اكثر اغراء من الصومال بحكم وجود ظروف اقتصادية واجتماعية تشجع على انتشار المبادىء الاشتراكية الماركسية في اثيوبيا عن الصومال ناهيك عن عامل الدين ، فالصومال بلد اسلامي شعبه الفقير يتمسك بالاسلام دينا ، بينما الأثيوبيين مسيحيون شرقيون ، والروس قبل الثورة البلشفية مسيحيون شرقيون · لهذا صار الاتجاه الروسي نحو اثيوبيا يهدد أمن البحر الأحمر ويهدد مصالح الأقطار العربية المطلة على هذا البحر ·

رابعا – اسرائيل ومداخل البحر الأحمر :

منذ أن أصبح لاسرائيل ميناء على خليج العقبة وصارت سفنها – خاصة بعد أحداث السويس عام ١٩٥٦م – تمخر عباب البحر الأحمر اتجهت لتكوين صلات قوية مع اثيوبيا لتصبح للسفن الاسرائيلية مواضع قدم في مواجهة الغلبة العربية على مياه البحر الأحمر ومداخله من الشمال والجنوب · ومن هنا حدث التعاون الاسرائيلي الأثيوبي في المجالات العسكرية والاقتصادية والفنية ·

وعندما تحققت الغلبة على مياه البحر الأحمر أثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣م حاولت اسرائيل من جديد اثارة مخاوف اثيوبيا من هذه الغلبة لكي يصبح لاسرائيل موضع قدم في أي مكان من الجزر الصخرية العديدة الخالية من الحياة والتي تتناثر حول المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في مواجهة جزيرة مينون أو بريم التي تحكم مضيق باب المندب ، علما بأن تلك الجزر الصخرية تتنازع السيطرة عليها كل من حكومات الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديموقراطية واثيوبيا · ومحاولات اسرائيل هذه تهدد أمن البحر الأحمر وبالتالي تزيد من تهديداتها لأمن الأقطار العربية المطلة على هذا البحر ·

خامسا – امريكا وروسيا ومدخل البحر الأحمر :

استطاع الأمريكيون الحصول على عدد من القواعد العسكرية في المحيط الهندي في كل من موريشيوس ومالديف وجزر دبيوجارسيا ، كما استطاعوا

أيضا استئجار جزيرتي دهلك وسنتيان لمدة ٢٥ سنة من اثيوبيا ، والجزيرتان من الجزر الأخوات السبع التي لا تبعد عن مضيق باب المندب بأكثر من ٦ أميال بحرية (١٧) • وفي المقابل حصل الاتحاد السوفيتي على تسهيلات بحرية في عدن وفي ميناء بربرة الصومالي ، وفي موزمبيق وبدأ يتطلع الى الموانىء الاثيوبية على البحر الأحمر •

وهذه التحركات الأجنبية عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي تتطلب بالضرورة اليقظة واعداد العدة لضمان أمن البحر الأحمر ودوله وابعاده عن الصراعات الدولية والمطامع الأجنبية •

سادسا ـ الخلافات العربية « البحر احمرية » :

ان وجود خلافات ـ مهما كانت أسبابها ـ بين قطرين أو أكثر من الأقطار « البحر احمرية » يهدد بالضرورة أمن البحر الأحمر وأمن اقطاره ناهيك عن صعوبة القيام بعمل مشترك لأبعاد الأخطار الخارجية والصراع الدولي عن البحر الأحمر واقطاره • فالخلاف القائم بين جمهورية اليمن الجنوبية وسلطنة عمان ، والخلاف بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديموقراطية ، من ذلك النوع من الخلافات التي تحول دون الاتفاق على عمل مشترك لضمان أمن البحر الأحمر وخاصة تأمين مدخله الجنوبي أمام المحاولات الخارجية للتدخل وفرض الوجود •

كانت تلك ـ في رأيي ـ مبررات كافية لأن ينعقد مؤتمر تعز ، ولكن هل كانت تلك المبررات لمجرد اجتماع رؤساء أربع دول فقط من دول هذا البحر ؟ في الواقع جاءت مبادرة الرئيس جعفر نميري لعقد مؤتمر يبحث كيفية ضمان أمن البحر الأحمر موجهة الى كل دول البحر الأحمر وفي مقدمتها مصر والمملكة العربية السعودية والسودان والصومال وجمهوريتي اليمن الشمالية والجنوبية الى جانب اثيوبيا • ولكن دول السودان والصومال واليمنيتين فقط هي التي استجابت للنداء واجتمع رؤساؤها في تعز في مارس ١٩٧٧ •

ولسنا بصدد الدخول في تفاصيل اللقاء الرباعي ، ولكننا نستعرض بالمناقشة التوصيات التي صدرت عن المؤتمرين ، وقد سبقت تلك التوصيات

كلمات للرؤساء ابراهيم الحمدي رئيس اليمن الشمالية وجعفر نميري رئيس جمهورية السودان ، توضح الهدف من المؤتمر واستجابة الأقطار الأربعة للمبادرة السودانية .

ومما جاء في كلمة المقدم ابراهيم الحمدي : أننا كدول مطلة على حوض البحر الأحمر مسئولة عنه بحكم حقنا في السيادة الوطنية على مياهنا الاقليمية كما أن هذا اللقاء يعتبر فريدا من نوعه عمليا واستراتيجيا وبخاصة ومحادثاتنا ليست مقتصرة على موضوع بعينه وانما سنتناول العديد من المواضيع التي تهمنا كمسئولين في دولنا وشعوبنا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .

وهذا في رأيي هام للغاية فلايمكن النظر الى ضمان أمن البحر الأحمر باعتبارها مسألة استراتيجية فقط ، لأن وجود تخلف اجتماعي واقتصادي على شواطىء البحر الأحمر يساعد على عدم الاستقرار ويفتح بابا للصراع الدولي يدخل منه ويفرض نفوذه . ومن هنا كانت كلمة رئيس اليمن الشمالية لها دلالتها الواعية ، ودعوة للعمل الجاد المتكامل الشامل .

وأضاف الرئيس الحمدي في كلمته : أن هذا اللقاء ليس مظاهرة ضد أحد ولا من أجل التآمر على أحد ولا أرى فيه خروجا عن حقنا المشروع كأخوة أشقاء في أن نلتقي لنتدارس أمورنا وقضايانا صغيرة وكبيرة وخصوصا ما يتعلق بالتعاون المشترك على ما فيه حماية سيادتنا على أراضينا ومياهنا الاقليمية في حوض البحر الأحمر . وعلينا اليوم تقع مسئولية عظيمة تلك هي الخروج بأوطاننا من شباك الصراع الدولي . وفي سبيل الحفاظ على أمن البحر الأحمر في حاجة بالطبع الى مساندة أشقائنا العرب ، ومن مبدأ وحدة النضال العربي ضد الصهيونية وقوى الغزو الأجنبي ومن مبدأ أن أول خطر يتهدد منطقة عربية هو خطر على العرب أجمعين (١٨) .

كانت هذه الكلمات علامات على أهداف المؤتمر وما ينبغي عمله لتحقيق تلك الأهداف ، وازالة مخاوف أثيوبيا والتمسك بميثاق الأمم المتحدة الداعية الى السلام والاستقرار ، وكانت تلك الكلمات مقدمة للوصول الى التوصيات التي صدرت عن المؤتمر في شكل بيان صحفي كان أهم ما جاء به :

بسم الله الرحمن الرحيم : انطلاقا من روح التضامن العربي وأهمية التشاور بين الأشقاء وفي يوم الثلاثاء الثاني من شهر ربيع الثاني ١٣٩٧هـ

الموافق ٢٢ من شهر مارس ١٩٧٧م تم لقاء تشاوري على مستوى قمة بين كل من :

- فخامة الرئيس جعفر نميري رئيس جمهورية السودان الديموقراطية ·
- فخامة الأخ محمد سياد بري الأمين العام للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي ورئيس جمهورية الصومال الديموقراطية ·
- فخامة الأخ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ·
- فخامة الأخ المقدم ابراهيم محمد الحمدي رئيس مجلس القيادة والقائد العام للقوات المسلحة للجمهورية العربية اليمنية ·

وبعد أن أجريت لهم مراسم الاستقبال ·· تشاوروا حول تنسيق جهود دولهم مع الدول العربية المقتدرة في سبيل تطوير مواردها والرقي بشعوبها في اطار التعاون والتضامن العربي · وفي هذا الشأن تم الاتفاق على تحرك مشترك · وتناول الرؤساء الوضع في حوض البحر الأحمر واتفقوا على ضرورة أن يظل منطقة سلام ووئام وأن تعمل الدول المطلة عليه على تحقيق هذا الهدف بالتشاور والتنسيق فيما بينها نظرا للعلاقات الطيبة بين فرنسا والدول العربية · وتحقيقا لوعود فرنسا المعلنة والمتعلقة في اعطاء الساحل الصومالي ـ جيبوتي (١٩) استقلاله التام عن طريق الديمقراطية الحقة ، يناشد الرؤساء الأربعة فرنسا بمنح جميع المواطنين في الساحل الصومالي حقهم الشرعي في ممارسة الاقتراع على أسس وطنية وديموقراطية ، وليس على أسس قبلية مما قد يؤدي الى التناحر وتهديد الأمن والسلام في البلاد وتأزم الموقف في المنطقة ·

« وشدد الرؤساء على أهمية التضامن لمواجهة السياسة العدوانية لاسرائيل والقوى الصهيونية التي تدعمها · واتفق الرؤساء على أهمية استغلال ثروات البحر الأحمر لما فيه خير شعوب الدول المطلة عليه ، وتقرر في هذا الشأن تكوين لجنة فنية مشتركة لاجراء الاتصالات الضرورية اللازمة للدول المطلة على البحر الأحمر واعداد الدراسات اللازمة وأن تواصل الدول المشتركة في هذا اللقاء جهودها من أجل عقد لقاء موسع يضم كافة الدول المطلة على البحر الأحمر ·· » (٢٠) ·

« صدر في تعز يوم الأربعاء الثالث من ربيع الثاني ١٣٩٧هـ الموافق ٢٣ من شهر مارس ١٩٧٧م » ·

وليس لنا تعليق على هذا البيان الصحفي الذي صدر في ختام يومين من الاجتماعات بين رؤساء الأقطار العربية الأربعة التي تمسك بزمام مدخل البحر الأحمر الجنوبي الا أن نقول أنه كان بداية لاثارة قضية لها اهميتها وتنبيه الأقطار العربية « البحر أحمرية » الى الأخطار التي تهددهم سواء كانت أخطارا خارجية ترجع الى الصراع الدولي حول المنطقة أو أخطارا داخلية تتمثل في وجود تحركات اسرائيلية وشكوك اثيوبية ، أو كانت مخاطر تخلف الأقطار العربية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا بصورة تساعد على عدم الاستقرار بل وتتيح الفرصة للتدخل الأجنبي ، الى جانب الخلافات بين الأقطار العربية ذات الأثر الخطير على كل عمل مشترك لمصلحة العرب ·

المصادر

أولا ـ الوثائق :

١ ـ ميثاق أمن جدة ١٩٥٦م ضمن الوثائق المنشورة في كتاب أصدرته وزارة الخارجية السعودية بمكة المكرمة تحت عنوان المعاهدات ·

٢ ـ الوثائق البريطانية

A : F. O. 403/90/75.
B : F. O. 403/123/2, 13, 15.
C : F. O. 403/125/93.
D : F. O. 403/221/54.

ثانيا ـ الدوريات :

١ ـ جريدة الثورة اليمنية الأعداد : ٢٩٠٩ ، ٢٩١٠ ، ٢٩١١ ، ٢٩١٢ ، ٢٩١٣ في الفترة من ١٩٧٧/٣/٢١ الى ١٩٧٧/٣/٢٥ ·

٢ ـ جريدة الأهرام المصرية عدد الجمعة ١٥ أبريل ١٩٧٧م ·

ثالثا ـ المراجع :

١ ـ د· أحمد عزت عبد الكريم وآخرون : دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ·
٢ ـ أمين سعيد : تاريخ الدولة السعودية ·
٣ ـ د· محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربي ·

٤ ـ جورج كيرك (مترجم) : موجز تاريخ الشرق الأوسط .

5. Kirkwood : Britain and Africa,
6. Langer : European Alliances.

رابعا ـ خريطة للبحر الأحمر .

١ ـ د. محمد انيس : الدولة العثمانية والشرق العربي ص ١٢٨ .

٢ ـ د. احمد عزت عبد الكريم وآخرون . دراسات في النهضة العربية الحديثة ص ٢٢١ .

٣ ـ جورج كيرك : موجز تاريخ الشرق الاوسط ص ١٢٢ .

٦ ـ امين سعيد : تاريخ الدولة السعودية جـ٢ ص ١٢٩ .

٧ ـ وزارة الخارجية : مكة المكرمة : مجموعة المعاهدات .

٨ ـ امين سعيد : تاريخ الدولة السعودية جـ ٣ ص ١٩٨ .

٩ ـ نفس المصدر ص ٢٠١ .

١٠ ـ جريدة الأهرام عدد الجمعة ١٥ ابريل ١٩٧٧م

١٧ ـ جريدة الأهرام عدد الجمعة ١٥ ابريل ١٩٧٧م .

١٨ ـ جريدة الثورة اليمنية : العدد ٢٩١١ الأربعاء ٣ ربيع الثاني ١٣٩٧هـ ٢٣ مارس ١٩٧٧م .

١٩ ـ لم تكن قد حصلت بعد على استقلالها .

٢٠ ـ جريدة الثورة اليمنية : العدد ٢٩١٢ الخميس ٤ ربيع الثاني في ١٣٩٧هـ الموافق ٢٤ مارس ١٩٧٧م .

4. Kirkwood : Britain and Africa, P. 19.
5. Langer : Ewropan Alliances chap. 8.

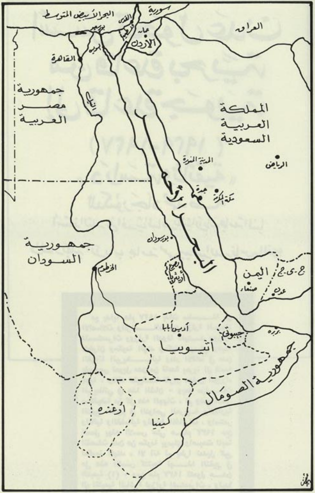

البحر الأبيض المتوسط
سورية
القدس
غزة
عمان
الأردن
بورسعيد
السويس
القاهرة
العراق
جمهورية
مصر
العربية
النيل
المملكة
العربية
السعودية
المدينة المنورة
الرياض
جدة
مكة المكرمة
البحر الأحمر
بورسودان
جمهورية
السودان
الخرطوم
مصوع
أريتريا
اليمن
ج-ى-ج
صنعاء
عدن
أديس أبابا
جيبوتي
بربرة
أثيوبيا
جمهورية الصومال
أوغندة
كينيا